المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية
The national center for research
and scientific studies

ورقة بعنوان:

(الأزمة الليبية مابين الشراكة والإخفاق)

أ.منير على بوحمالة

أن حقيقة الأزمة في ليبيا موجودة في التاريخ وحصيلة تراكمية تمتد جذورها إلى عدة قرون، قسم فيها العثمانيون هذا البلد غرباً وشرقًا نظراً لاتساع رقعته الجغرافية وحلت من بعده المملكة الليبية لتكرس لنا ذاك الوضع من خلال استخدام القبائل الليبية في تقوية نفوذها وإعادة إنتاج السلطة على أساس قبلي وجغرافي وتركيزها في مناطق معينة دون غيرها وحرمان باقي أجزاء الوطن من المشاركة السياسية والاستفادة من خيراته، ونراه اليوم كأحد أهم الأسباب الرئيسية في الأزمة الليبية التي لا تخفى على أحد.

ولم تكن الأنظمة المتعاقبة بمنأى عن ذلك أيضاً حيث عملت على تكريس الوضع الجهوي والقبلي واستخدام النفط وموارد الدولة في تعزيز مبدأ الانقسام والعداء مابين أبناء المجتمع الليبي، على اعتبار من يقترب من النظام يستفيد ومن يبتعد لا يستفيد، فلن تجد لا ولاء ولا مواطنة ولا إدارة فاعلة كان بمقدورها نقل هذا المجتمع المنهك إلى ضفاف الدول المتقدمة بما يمتلكه هذا النظام من موارد. وإنما عملت هذه الأنظمة المتعاقبة على تكريس دور القبيلة وتكليف الأشخاص وفق مكانتهم الاجتماعية وهو ما خلق حالة من التردي

والتشظي واقتراب قبائل بعينها من دوائر صنع القرار واستبعاد قبائل أخرى مما عزز شعورها بالاضطهاد والتهميش.

وعندما قامت ثورة 17 فبراير لم يكن مستغرباً أن نرى التمايز والتقسيم والاتفاق مابين الليبيين على التميز المناطقي والقبلي والعداء لمن يختلف مع أي طرف فكرياً أو سياسياً أو حتى اجتماعياً واشتعال الحروب ما بين المدن والقبائل. فبذور الانقسام قديمة قدم الدولة الليبية بينما يتجدد ويطفو كلما سُمح له بذلك .

حيث أعيد تكريس نفس الحالة بمكونات جديدة مناطقية وقبلية ومكانية لها أوجه متعددة سياسية واجتماعية وعسكرية تتحكم في المشهد السياسي الحالي وأصبح المجتمع الليبي إما قريب من مصادر الأموال والسلطة والنفوذ وإما بعيد وإما مستبعد .

قد نرى بأن هذه الحالة قد خلقت دولة عميقة بمفهومها المعروف داخل دولة تصنف من البعض بأنها دولة فاشلة. إذ تم إضفاء الطابع القانوني والشرعي على بعض هذه الأجسام المكونة على أساس جهوي أو قبلي أو مناطقي بغية الحفاظ على المكاسب

والبقاء في السلطة أطول فترة ممكنة وإضفاء الشرعية على تصرفاتهم ودفع الكثير إلى الابتعاد أو الصمت إضافة لدور رجال الظل من الإداريين ومن في حكمهم في تكريس المشهد الليبي الحالي والإبقاء على الأمور على ما هي عليه سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

لاشك بأن أحداث فبراير قد رفعت سقف الكثيرين لنيل أكبر قدر من المكاسب سياسية كانت أم اجتماعية، مما جعل الصراع على أشده، وفتح باب التدخل الدولي على مصراعيه الذي قد نراه ساكناً في البداية وينتهي بالقضاء على كافة مقدرات الدولة وأصبح كأحد الأسباب الرئيسية في تواصل الانقسامات والاضطرابات.

وفي هذا السياق يطرح الدكتور **،إبراهيم موسي جرادة**، في مقالة له معنونة باسم : **عقدة اللغز الفرنسي** فرضية يرى فيها(بأن فرنسا لن تتراجع طالما تركيا فاعلة ولن تتراجع إيطاليا طالما فرنسا مستمرة ولن تقف أمريكا طالما روسيا متوفرة ولن تقف مصر طالما تركيا باقية ولن تهدأ أوربا طالما بؤر الإرهاب نشطة في هذه المنطقة).

من هنا فأن هذه العوامل وغيرها تلعب دوراً أساسياً في تعقيد المشهد السياسي الحالي، والليبيون في حالة ترقب لما ستسفر عنه قادم الأيام، خاصة بعد قيام البرلمان الليبي بإصدار قانون انتخاب رئيس الدولة ومجلس الأمة، فهل ستبدأ رحلة البناء المؤسسي، أم العودة إلى الوراء وازدياد التعقيد وتقسيم المقسم سياسياً ومؤسساتياً ومجتمعياً أفقياً بشكل أكبر من ذي قبل، وخاصة أن البلاد ترضخ تحت وطأة التفاوت والتباين ما بين مؤيد للانتخابات ورافضيها، وآخرون يرون بأن عودة الدستورية الملكية تعد الحل الأمثل لحل المشكل الليبي، ومابين الملكية والدعوة للانفصال وتقسيم البلاد توجد فئات أخرى من المجتمع الليبي أكثر تماسكاً تؤكد على الوحدة الوطنية ونبذ الجهوية من عموم الشعب الليبي، فهل نحن قادرين على إقناع كافة الأطراف بتفضيل الأقل منهم على أنفسهم في مجتمع يفترض أن يتمتع كافة أبنائه بالثقة في قيادته ونظامه ذاك النظام المتصالح مع نفسه .

ومن هنا سنطرح تساؤلاً سابقاً للفيلسوف **ديفيد ميلر**:على افتراض بأن لدينا نظاماً ديمقراطياً متوافقاً مع تطلعات الشعب ولكن هزم أحد الأجسام السياسية الموجودة في السلطة، فهل سيقوم هذا الجسم السياسي بتسليم السلطة؟ أم يرفض ذلك ويقوم بانقلاب وإعلان بطلان الانتخابات والتشكيك في كل الإجراءات التي قامت عليها ، فمن ناحية إن تم تسليم السلطة فإن خصومهم سيقومون باستخدام السلطة ضدهم وسيقومون باتخاذ التدابير التي من شأنها خدمة أنصارهم ومصالحهم، وقد لا يحترمون الوضع السياسي القائم، بالرغم من كونه هو من أوصلهم للسلطة بطريقة سليمة ومع ذلك فإننا قد نخسر العملية الديمقراطية برمتها ولن تستخدم هذه التجربة مره أخرى".

لذا فإن اللحظة الحاسمة ليست المشاركة في الانتخابات أو الوصول إلى السلطة وإنما هي النقطة التي يهزم فيها الخاسر وعليه المغادرة وماذا سيفعل ؟ وهل سيتحمل النتائج؟ بالتالي فان مسألة **الثقة** مابين المكونات السياسية هي الأساس حتى نتمكن من الحفاظ على المكاسب التي تحققت، وهو ما يتطلب معالجة واضحة للتصدعات

التي مست هويتنا المشتركة والتي كرستها واستخدمتها الأنظمة المتلاحقة على طول التاريخ الليبي تحقيقاً لمصالحها بغية البقاء في السلطة وتعزيز نفوذها وسطوتها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته "